

تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014 – 2017)

Evaluation of the Performance of Insurance Companies Using the Early Warning System Study on the Jordanian Insurance Companies During the period (2014–2017)

محمد زاوي¹ ، عصام بوزيد^{2*}

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، snczaoui@yahoo.com

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، issam.albachir@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/10

تاريخ الاستلام: 2021/04/16

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014 – 2017)، بالاعتماد على النسب المالية التي لها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر، باستعمال البيانات المالية لعينة مكونة من (20) شركة مدرجة في بورصة عمان:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كافة النسب المالية التي تم احتسابها كانت وفقا للمعدلات المقبولة، مما يؤكد على إمكانية تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير وتحديث نظام الإنذار المبكر لشركات التأمين في بيئة الشركات الأردنية .

الكلمات المفتاحية: تقييم أداء، شركات التأمين، نسب مالية، نظام الإنذار المبكر.

تصنيف JEL: G22

Abstract:

The aim of this study was to evaluate the performance of the insurance companies using the early warning system to study the Jordanian insurance companies in the period 2014-2017. The sample of the study consisted of (20) companies listed on the Amman Stock Exchange.

The results of this study showed that all financial ratios were calculated according to the accepted rates, indicating that the possibility of evaluating the performance of insurance companies using the early warning system in the period (2014-2017).

Keywords: Performance evaluation, Insurance companies, financial ratios , Early warning system.

Jel Classification Codes: G22.

1. مقدمة :

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المالية المهمة لما يؤديه من دور مهم لأن معظم صفقات المؤسسات المالية التجارية تمر عبر شركات التأمين بسبب طبيعة عملها وهي المحافظة التأمينية للأفراد والشركات على ممتلكاتهم، وان التطور الذي شهده قطاع التأمين في السنوات الاخيرة خصوصا زيادة حجم الاكتتابات لبعض شركات التأمين وزيادة التنوع في قنوات التأمين ، زاد على عاتق هذه الشركات مراقبة وضعها المالي والفني وجعلها تستخدم أساليب مختلفة من التحليل المالي لمعرفة الوضع الذي هي عليه لتجنب الخسائر والأخطار والعسر المالي.

ولأن قطاع التأمين شهد تطورا ملحوظا على إدارة مراقبة قطاع التأمين دراسة الوضع المالي والفني لشركات التأمين للمحافظة على الاستقرار لهذا القطاع ومنه المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للدولة ككل.

تتعدد أنظمة الرقابة المالية على شركات قطاع التأمين ، كهامش الملاءة المفروض على شركات التأمين بنسب معينة تفرضها إدارة التأمين على الشركات ، ويعتبر نظام الإنذار المبكر المتبع من قبل اتحاد مراقبي التأمين (NAIC) في الولايات المتحدة والمطبق على شركات التأمين من الأنظمة المهمة لمعرفة الوضع المالي والفني لشركات التأمين التي تعمل في القطاع ، ويعتبر وسيلة حماية وإنذار مبكرين ، فيساعد الهيئات الرقابية على استكشاف الشركات التي يظهر عليها بعض المشكلات المالية، وتعد هذه النسب معايير توجيهية فقط ، ويقوم نظام الإنذار المبكر على تصنيف النسب لمجموعات تقيس

خصائص مالية معينة وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة والاحتياطيات ، ويقوم النظام على مرحلتين ، وهما مرحلة احصائية ومرحلة تحليل نتائج.

وفي الأردن يحتل قطاع التأمين مكانة مهمة منذ بداياته عام 1946, وشهد تطور ملحوظ من خلال زيادة عدد شركات التأمين وزيادة اهتمامها بنواحي تأمينية جديدة.

1.1. مشكلة الدراسة

تعتمد شركات التأمين على أقساط التأمين للقيام في عملياتها المختلفة من الاستثمار ودفع الالتزامات كالمخصصات والاحتياطيات وتتعرض شركات التأمين الى مخاطر مختلفة ولذلك عليها المحافظة على مركز مالي مناسب لمواجهة هذه المخاطر ولذلك يجب على شركات التأمين فحص مركزها المالي باستمرار لمعرفة مواطن الخلل المالي حتى تتجنب المخاطر المفاجئة والتي تعرض الشركة الى عسر مالي أو الوصول الى مرحلة أكثر صعوبة وهي التصفية.

وتكمن اشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

— هل تحقق شركات التأمين الأردنية معايير نظام الإنذار المبكر؟

— ما هو تقييم الوضع المالي لشركات التأمين الاردنية وهل من الممكن ان تقع حالات عسر مالي.

2.1. أهمية الدراسة

لقد زادت أهمية قطاع التأمين في السنوات الاخيرة باعتباره احد القطاعات المالية المهمة في الاقتصاد الوطني، وتلعب شركات التأمين دورا مهما في الصناعة المالية ، حيث بالإضافة الى عملها وهو القيام بالتأمين فهي تتلقى الاموال الادخارية من الافراد والشركات وتقوم بالنشاطات الاستثمارية من خلال هذه الاموال، وهي بذلك تتعرض للمخاطر المالية ، ولذلك يجب على شركات التأمين المحافظة على المتانة المالية ، وتكمن أهمية الدراسة في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين وذلك لمعرفة وضعها المالي في اي لحظة زمنية لتجنب حدوث الاخطار المالية ولتجنب العسر المالي ، ويعتبر نظام الانذار المبكر المبكر من هيئة الرقابة المالية الامريكية واحد من الانظمة الفعالة لتقييم الاداء المالي لشركات التأمين ، حيث يتكون من معايير محددة تقيس وضع المركز المالي وأنشطته بنسب معينة ، ويساعد نظام الانذار المبكر الجهات الرقابية الرسمية على معرفة الوضع المالي والفني لشركات قطاع التأمين.

3.1. أهداف الدراسة

تكمن اهداف الدراسة في كل ممايلي:

-تقييم الاداء المالي لشركات التأمين الأردنية عن طريق نظام الانذار المبكر والتحقق من تعرضها لحالة العسر المالي.

-قياس متانة شركات التأمين الاردنية حسب النسب المتبعة في نظام الانذار المبكر.

-الوقوف على مواطن الخلل في الانشطة المالية لشركات التأمين من خلال قياس النسب المالية لها

4.1.الفرضية الرئيسة:

لا تحقق شركات التأمين الأردنية المعايير الرقابية لنظام الإنذار المبكر.(IRIS)

5.1.التعريفات الإجرائية:

نظام الإنذار المبكر: نظام يقوم على مجموعة من الإشارات والمؤشرات التي تتسم بقدرتها على الكشف المبكر والتنبؤ بالأزمة قبل وقوعها وقياس مدى الاستقرار في الاقتصاد من خلال تحديد وتحليل الصعوبات والمشاكل التي تواجهه مما يساعد على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية والتصحيحية المطلوبة لتجنب الأزمة والاضطرابات في القطاع المالي.(Albulescu, 2009)

2. نظام الإنذار المبكر

1.2. تعريف نظام الإنذار المبكر:

يمكن تعريف نظام الانذار المبكر بأنه تلك الاداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والسياسات والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في ذلك البلد. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات) بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة) خليفة، 2012، الصفحات(159-178).

ويرتكز تعريف نظام الإنذار المبكر على تعريف واضح للأزمة ومصدرها فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها قطاع البنوك وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو

التجارة الخارجية أو جميعهم كما في الأنظمة الشاملة أو أي مزيج بينهم وعليه يعرف النظام. وعمليا فإن تاريخ الأزمات والتركيب الهيكلي لبلد ما تلعب دور رئيسي في نوع وتعريف النظام المراد ببناءه وتجدر الإشارة هنا إلى أن خبرة الدول في الأزمات الاقتصادية تشير إلى أن أغلبها مصدره القطاع المالي (البنوك، التأمين ، أو سعر الصرف، أو المديونية) تليها الأزمات الناجمة من قطاع التجارة الخارجية والأخرى من ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد. (Goldstein, 2000)

أما الحداد) صالح، 2009(فقد عرفه: "هو نظام مبني على أسس علمية يساعد صناع القرار على التنبؤ بالأزمات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة بحيث يساعد في إدارة حوار لدى جهات صنع القرار حول أفضل البدائل والحلول وإيجاد حزمة السياسات اللازمة لحصار الأزمة وعدم السماح لتداعياتها السلبية في التحقق."

في حين عرفه بسيسو) حمدي، 2010(بأنه: "القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات مما يمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة."

أما جديتاوي (2008) فقد عرفه بأنه: "مراقبة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من شأنها أن تمكن صناع القرار من التنبؤ بالأزمة وتعطيهم الوقت الكافي لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع الأزمة أو على الأقل تقليل الآثار السلبية التي قد تنجم عنها من خلال نظرة فاحصة على سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة التي تظهر سلوكا مختلفا في الفترة التي تسبق الأزمة مقارنة بسلوكها في الظروف الطبيعية."

ويعرف الباحث نظام الإنذار المبكر على أنه نظام قائم على مجموعة من الأسس العلمية وذلك بهدف مساعدة الشركة على التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة

2.2. مؤشرات نظام الإنذار المبكر:

أولا: استنباط مؤشرات إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية

يعتبر الهدف الأساسي من استخدام المؤشرات هو اكتساب القدرة على التنبؤ بأي اختلال أو تحديد أوضاع المخاطرة واحتمال اندلاع الأزمات أو احتمال التعثر وتقدير حدة الخسائر الناجمة عنه، فالمؤشرات هي بمثابة أداة للإنذار المبكر وتدخل في صلب عملية إدارة المخاطر وإيجاد المتغيرات

والظروف المفاجئة المسببة والمحددة لأي انحراف أو وخسائر أو أزمات غير مرغوب فيها وهذا يدفع دائما للبحث عن المؤشرات لكن اختيار هذه المؤشرات يعتمد على فهم أسباب الأزمة المالية سواء كانت أزمة نقدية أو أزمة مصرفية) عبد القادر،، 2009).

1. مؤشرات الأزمات النقدية: إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة نقدية تتمثل في الغالب بمتغيرات الاقتصاد الكلي وبصورة أكثر تحديدا إذا كانت هذه المتغيرات أعلى أو أقل من معدلاتها في الأحوال العادية فمن المحتمل أن يكون سريع التأثير بأزمة نقدية وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي) عبد القادر،، 2009)

- انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية نسبة إلى معدلها.
- زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع نسبة إلى الاحتياطيات الأجنبية.
- انخفاض أسعار الأوراق المالية وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية.
- التدهور في شروط التبادل التجاري.
- زيادة أسعار الموجودات (الأصول) فمعظم الأزمات المالية التي حدثت ارتفعت فيها أسعار العقارات والأسهم بحدة ومن ثم بعد ذلك اتجهت هذه الأسعار للهبوط بصورة حادة.
- 2- مؤشرات الأزمات المصرفية: إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة مصرفية تتمثل في الغالب بمتغيرات مرتبطة مباشرة بسلامة النظام المصرفي وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي) محمود،، 2011):

• ارتفاع رصيد الديون المتعثرة حيث يعتبر تعثر العملاء في سداد الديون المستحقة عليه مؤشرا هاما في رصد الأزمات المصرفية.

• غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات عن المقترضين مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة منها تضخم القيمة الرأسمالية للأصول وأخطاء المقترضين في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها.

• التدهور السريع في نسب رأس المال.

• الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة والتدهور السريع في نسب رأس المال وانخفاض نسبة التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

• مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية: مخاطر السوق،

المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، الخطر المعنوي والعدوي

ثانيا: مؤشرات نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية:

هناك عدة مؤشرات يمكن أن تعطي دلائل واضحة على قابلية الاقتصاد والنظام المصرفي للتعرض لأزمة أو لتقييم سلامة الاقتصاد والنظام المصرفي عموما ، وتأتي المؤشرات من مصادر متباينة ، وترتبط بجوانب مختلفة من الاقتصاد، حيث يكون بعضها من النظام المصرفي وبعضها من قطاعات أخرى ، في حين يمكن أن تكون المؤشرات الأخرى من الاقتصاد الكلي وهناك بعض الأدوات الجديدة التي تركز على مدى قدرة الاقتصاد والنظام المالي في دولة على تحمل الصدمات المختلفة، ومن بين هذه الأدوات مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الحيلة الكلية حيث تعتبر هذه المؤشرات مؤشرات مشتركة لأي نظام ولأي دولة او مجموعة من الدول، وهي على الشكل التالي:

1. مؤشرات الحيلة الجزئية للتنبؤ بالأزمات المالية: بدأ الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية

لدعم وتقييم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالى الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي.

2. مؤشرات الحيلة الكلية للتنبؤ بالأزمات المالية: هي مؤشرات تدل على مدى سلامة الاقتصاد

واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية الاقتصاد للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الاقتصاد والجهاز المصرفي والمالي للخطر) مصطفى، 2008، صفحة 120).

3. 2. الدراسات السابقة

أولا -الدراسات باللغة العربية:

1-دراسة الشديفات (2017) بعنوان:التنبؤ بفشل شركات الاستثمار المدرجة ببورصة عمان

للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات تعرض

الشركات للفشل قبل سنة من حدوثه على الأقل، من خلال تطبيق أهم نماذج التنبؤ بفشل الشركات

وهو أنموذج (Kida) وأنموذج (Abbas and Rashid)) وأنموذج(Altman) والتأكد من إمكانية استخدامه

في الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان، حيث استخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات والمتمثل في الوسط الحسابي والوسيط والقيمة العظمى والقيمة الصغرى والانحراف المعياري، ومن خلال تطبيق كلا من معادلة أنموذج ألتمان (Altman) ، وكيدا (Kida) ونموذج (Abbas and Rashid) لاستخراج مؤشر Z من عام 2012 إلى عام 2015 لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (38) شركة، فأظهرت نتائج الدراسة إمكانية استخدامه في الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان.

2-دراسة أبو شهاب (2018) بعنوان: مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نموذج كيدا (Kida) للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تم تطبيق هذا النموذج على (10) شركات تم إحالتها للتصفية (متوقفة) و(10) شركات مستمرة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج كيدا (Kida) تنبأ بالفشل المالي لـ (8) شركات من أصل (10) شركات، في حين لم تتحقق نتائج نموذج كيدا عند (7) من أصل (10) شركات أظهرت وجود الفشل المالي، وكانت من الشركات غير المحالة للتصفية، ولوحظ أن العدد الكلي للشركات التي حققت النموذج (11) من أصل (20) شركة من عينة الدراسة الإجمالية أي بما نسبته (55%).

3-دراسة بوخرص، (عبدالعزیز، 2018) بعنوان: العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للالتزام بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية: دراسة تحليلية؛

هدفت هذه الدراسة إلى تبين الدور الذي تلعبه أو تمثله لوحة القيادة المستقبلية في إنشاء نظام إنذار مسبق لاكتشاف الأزمات من خلال المقاييس والمؤشرات العامة لأبعاد لوحة القيادة المستقبلية، ولتحقق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعمل المنهج الوصفي من خلال تقديم تأصيل نظري حول موضوع نظام الإنذار المبكر للالتزام ولوحة القيادة المستقبلية، واتبعت المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج الخاصة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية وعلاقتها بنظام الإنذار المسبق لاكتشاف الأزمات، وبعد إجراء التحليل تبين أن للوحة القيادة المستقبلية أو المثالية من خلال المقاييس والمؤشرات الخاصة بأبعادها الأساسية دور مهم وفعال في استكشاف الأزمات والتنبؤ بها مبكراً قبل وقوعها.

4-دراسة العيد وبولحية) الطيب، 2018(بعنوان:فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات

المالية : الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً ؛

هدفت هذه الدراسة للتعرف والتحليل مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله باعتباره من الأدوات المستحدثة في التنبؤ بالأزمات المالية، كما أن تداعيات هذه الأزمات وانعكاساتها بالإضافة إلى التكاليف المالية الضخمة المترتبة عنها، أدى بالمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وصناع القرار إلى العمل على تطوير مؤشرات نظام إنذار مبكر تضم متغيرات اقتصادية مالية ونقدية تكون قادرة على التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها وبالتالي الحد من تأثيراتها.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

1.دراسة (Bian and Mazlack (2003 بعنوان-Fuzzy-rough Nearest

neighbor Classification Approach "

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بالتعثر المالي للشركات واستخدمت 24 نسبة مالية من أصل 56 نسبة مستخرجة من الدراسات السابقة، وأجريت الدراسة علي قطاع الاتصالات في الصين، وتم تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات باستخدام التحليل اللوجستي، وتم التوصل إلي ستة نسب مالية يمكن استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وهي: نسبة التداول، نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول، نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون

2.دراسة (Lęowik-Świącik, 2017) بعنوان The Application of the

ALTMAN Z-SCORE in the Assessment of the Business Model of the Company.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على قابلية التكيف لأدوات المحاسبة الإدارية لتقييم نموذج الأعمال للشركة، مع الإشارة إلى تأثيرها على عملية الإدارة في مجال كفاءة الشركة المختارة لقطاع الإسمنت، فضلاً عن معرفة إمكانيات وصحة تطبيق التحليل التمييزي في شكل أنموذج (Altman) وتحليل الاعتماد المتبادل المعبر عنه مع معامل ارتباط بيرسون لتقييم نموذج العمل المنفذ في الشركة التي شملتها الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل الاتجاه وأنموذج (Altman) ومعامل ارتباط بيرسون ، واعتمدت الدراسة على البيانات المالية الخاصة بالشركة عينة الدراسة خلال الفترة

المالية (2005-2015) وبعد إجراء التحليل تبين أن قابلية التكيف لأدوات المحاسبة الإدارية لتقييم نموذج الأعمال للشركة.

3.دراسة (Nourani,Devadason&2018) بعنوان **Measuring Technical Efficiency of Insurance Companies Using Dynamic Network Dea: an Intermediation Approach.**

هذه الدراسة يقيس الكفاءة التقنية لشركات التأمين المالية باستخدام اطار جديد لكفاءة الأداء، وتستخدم الدراسة تحليلًا لبيانات الشبكة الديناميكية لتقييم أداء شركات التأمين (التأمين الحياتي والعام والمركب) وأنواع الملكية (المحلية والأجنبية) التي تغطي الفترة 2007-2014 وتكشف النتائج عن عدم كفاءة وظيفة القدرة الاستثمارية لدى شركات التأمين المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية. وفي حين ان القطاع المركب أو غير المتخصص يؤدي دوراً أفضل في وظيفة القدرة على الاستثمار، فإن الجزء العام يحقق كفاءة أفضل في وظيفة التراكم الممتاز. وتشير النتائج إلى الاستخدام المرتفع لكميات المدخلات والافتقار إلى الاستثمار الكلي كأسباب رئيسية لتدني الكفاءة، ولا سيما بين شركات التأمين المحلية. وتناقش أيضاً الآثار المترتبة على الامتياز التجاري لشركات التأمين.

4.دراسة (Apan et al.,2018) بعنوان **Comparative Empirical Analysis of**

Financial Failures of Enterprises with Altman Z-Score and VIKOR Methods: BIST Food Sector Application.

تتضمن هذه الدراسة مراجعة تجريبية للفشل المالي للمؤسسات، إذ استخدمت الدراسة البيانات المالية الخاصة بشركات الأغذية المدرجة في بورصة اسطنبول خلال الفترة المالية-2008 (2014)، وذلك من خلال إجراء التحليل المالي لتحديد الفشل المالي لهذه الشركات لأول مرة وفقاً لطريقة Z-Score (Altman)، وتم تحديد ترتيب النجاح المالي للمؤسسات بواسطة طريقة VIKOR، وأظهرت النتائج أن هاتين الطريقتين المختلفتين في تقييم وتفسير النسب المالية بشكل نسبي.

ما يميز الدراسة الحالية :

تباينت الدراسات التي تناولت نظام الإنذار المبكر من خلال عدة محاور، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي لكنها تختلف في أسلوب الدراسة حيث كانت معظم الدراسات السابقة عبارة عن دراسات تطبيقية، أو دراسة حالة، لكن هذه الدراسة اعتمدت على البيانات المالية كأداة لجمع البيانات حول تقييم اداء باستخدام نظام الإنذار

المبكر، وهذا ما قد يضيفي على الدراسة من ميزاتها بحيث أنها تجري في بيئة الأعمال الأردنية (قطاع التأمين) حيث أنه وفي حدود علم الباحث لم يجد أية دراسات أجريت في قطاع التأمين الأردني.

3. الطريقة والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح ومناقشة وشرح منهجية الدراسة، ولهذا الغرض سوف يتطرق هذا الفصل لمجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، ومصادر جمع المعلومات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، بهدف دراسة تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014 – 2017)، ولجمع بيانات الدراسة قام الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لشركات تأمين المنشورة في موقع بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين عام 2014 وعام 2017..

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها (23) شركة تأمين حسب موقع بورصة عمان في نهاية عام 2018 حيث تعتبر شركات التأمين من القطاعات الرئيسية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: عينة الدراسة:

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة القصدية من خلال اختيار الشركات التي تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة المتمثلة ما بين (2014-2017) حيث تم استثناء شركتان من مجتمع الدراسة بسبب عدم اكتمال بياناتها المالية خلال فترة الدراسة وهي: اليرموك للتأمين، والأردنية الإماراتية للتأمين، وتعتبر عينة الدراسة ممثلة للمجتمع كاملاً، كما ويعتبر الباحث أن هذا العدد مناسب لعكس نتائج ذات مصداقية تؤدي إلى نتائج أقرب إلى الواقع. وبناء عليه اشتملت عينة الدراسة على (20) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان.

3.3. متغيرات الدراسة:

ولغرض تحليل ودراسة وتقييم أداء شركات التأمين تم التركيز على العديد من النسب المالية وفقاً لنظام الإنذار المبكر وفقاً للباحث (طعيمة، 2002) فإن هذه النسب تشمل الآتي:

- قياس النشاط الكلي للشركة.
- قياس الربحية.
- قياس السيولة.
- الاحتياطيات.

أولاً: نسب النشاط الكلي للشركة:

تتكون هذه المجموعة من النسب الآتية:

$$\text{نسبة الأقساط إلى الفائض} = (\text{صافي الأقساط المكتتبة} / \text{الفائض}) \times 100$$

والحد الأقصى لهذه النسبة هو 300% يقصد بالفائض حقوق المساهمين أو حقوق الملكية وهو الفائض في الميزانية.

التغيرات في الاكتتاب = (صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي - صافي الأقساط المكتتبة للعام

السابق) / صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق $\times 100\%$

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة في السوق في حدود -33% إلى +33%

ثانياً: نسبة الربحية:

تتكون نسبة الربحية من النسبة الآتية:

ناتج عمليات التأمين عن سنتين = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار.

ويتم حساب مكونات هذا الناتج ما يلي:

معدل الخسارة = التعويضات التجميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الأقساط المكتتبة لسنتين

معدل المصروفات = المصروفات الأخرى (الإدارية والعمومية) لسنتين / صافي الأقساط المكتتبة لسنتين

معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار لسنتين / صافي الأقساط المكتتبة لسنتين

و تعطي هذه النسبة مؤشراً عن متانة المركز المالي للشركة، حيث أنها تقيس ربحية الشركة

عن نتائج عملياتها في مجال التأمينات العامة.

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة في السوق بأن يكون أقل من 100. %

عائد الاستثمار = (صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق) $\times 100$

و الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة 6. %

التغير في الفائض = (الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق، والمعدل المقبول لهذه النسبة هو من -10% إلى +5. %

يتم حساب الفائض المعدل بالطريقة الآتية:

الفائض المعدل = الفائض (حقوق الملكية) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة.

مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة $1/2 =$ (مصاريف عمومية وإدارية وعمولات تكاليف الانتاج $\times$ مخصصات الاخطار سارية) / صافي الاقساط المكتتبة.

وتعطي هذه النسبة مؤشراً على التحسن أو الخلل الذي طرأ على الموقف المالي لشركة التأمين خلال أقل من سنة.

ثالثاً: نسبة السيولة

وتتكون من النسب الآتية:

الخصوم إلى الاصول السائلة = (الالتزامات / الاصول السائلة) $\times 100$

القيمة المقبول لهذه النسبة 105%

رابعاً: نسبة الاحتياطيات الفنية:

التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = (التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام السابق) $\times 100$ %

عرض وتحليل البيانات

يمكن عرض وتحليل البيانات وكذا النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداة التحليل التي

استعملت في هذه الدراسة (النسب المالية) وذلك بدراسة وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية لشركات التأمين، عن السنوات (2014-2017) من خلال احتساب النسب المالية التي لها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر ومن تم اقتراح بعض التوصيات.

1.4. النتائج المتعلقة بنسب النشاط الكلي للشركات:

من خلال الجدول رقم 01 المتضمن تحليل نسب النشاط الكلي لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا، وكذا الجدول رقم 02 المتضمن تحليل نسب النشاط الكلي لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسبة الشركات التي حقق المعيار الخاصة بالأقساط إلى الفائض تراوحت ما بين (85%-95%) وبالتالي فإن هذه النسب تعتبر مقبولة إلى حد، إذ أن مستوى الأخطار الأصلية مقبولة، وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر بعد خصم، وهذا المؤشر يعبر عن الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين في التقلبات غير المتوافقة مع نتائج المحفظة، مما يدل على أن شركات التأمين الاردنية قادرة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية.

- أن نسب الشركات التي حقق المعيار الخاصة بالتغيرات في الاكتتاب تراوحت ما بين (85%-95%) مما يدل على أن زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى مما يعرض شركات التأمين للخطر.

2.4. نسبة الربحية:

من خلال الجدول رقم 03 المتضمن تحليل نسبة الربحية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا، وكذا الجدول رقم (4) المتضمن تحليل نسبة الربحية لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسب الربحية المتعلقة بنتائج عمليات التأمين عن سنين خلال فترة الدراسة لجميع الشركات كانت ضمن معيار القبول مما يدل على مثانة المركز المالي للشركات عينة الدراسة، حيث أنها تعطي مؤشراً واضحاً على ربحية الشركات.

- أن نسب الربحية المتعلقة بعائد الاستثمار خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (66%-71%) ، وتعد هذه النسب مؤشر جيداً لجودة المحافظة الاستثمارية في الشركات عينة الدراسة، إذ أن هذه النسب تزيد عن 6 %، مما يدل على أن الشركات تحقق مستوى عالي من الربحية.

- أن نسب الربحية المتعلقة بالتغير في الفائض خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (85%-90%)، وتعد هذه النسب تعطي مؤشراً هاماً على إمكانية التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالية للشركات عينة الدراسة، حيث أن المدى المقبول لهذه النسب هو من 10%- إلى 5%.

3.4. نسبة السيولة:

من خلال الجدول رقم (5) المتضمن تحليل نسبة السيولة لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا وكذا الجدول رقم (6) المتضمن تحليل نسبة السيولة لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسب الخصوم إلى الأصول السائلة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (95%-100%)، وتدل هذه النسب إلى كفاءة شركات التأمين وقدرتها على استجابة لأي مطالبات مالية حيث أن معدل قبول هذه النتيجة هو (105%)
- أن نسب السيولة أظهرت أن رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل قد تروحت ما بين (66%-80%).

4.4. نسبة الاحتياطيات الفنية

يظهر من خلال الجدول رقم (7) المتضمن نسبة الاحتياطيات للشركات عينة الدراسة ككل، أن نسب الشركات التي حقق الشرط المتعلق بنسبة الاحتياطيات تراوحت ما بين (80%-100%)، وتدل هذه النسب على أن دقة مؤشر الاحتياطيات في شركات التأمين التي تم تكوينها في الاحتياطي عن سنة واحدة.

5. خاتمة:

بعد على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يلي:

- العمل على زيادة نمو الأقساط الواردة عن العمليات التي تم التأمين عليها طوعاً.
- العمل على زيادة كفاءة واقتصادية برامج إعادة التأمين الصادرة وملائمتها من حيث التكلفة والحاجة.
- زيادة الجهد المبذول لتعميم الثقافة التأمينية على منتسبي الشركات.
- إجراء دراسات مشابهة على عينة أكبر تشمل فترات زمنية وقطاعات مالية أخرى للتعرف على تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (2014) 2017 - .
- ضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية لهم.

- العمل على تطوير وتحديث نظام الانذار المبكر لشركات التأمين وفقاً للتغيرات الحاصلة في بيئة الشركات الاردنية؛ إذ أن هناك بعض شركات التأمين انهارت بشكل غير مسبوق في الدول العربية، مما أدى إلى حدوث خسارات كبيرة لا يزال يعاني من آثارها الكثير من أفراد المجتمع.

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

-بسيسو، فؤاد حمدي، (2010)، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات). (بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية).

-الملكاوي، محمد محمود، (2011)، البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطالبات والاستيفاء مقررات بازل، (المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع).

2. المقالات:

-منيع، مصطفى؛ الأربد، أحمد خليفة، (2012)، تقييم الأداء في شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، (المجلد 10).

-عبد اللطيف، مصطفى، (2008)، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، (عدد 6).

-بوخرص، عبدالعزيز، (2018)، العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للآزمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية : دراسة تحليلية.. (19)، ص.1-12

-العبد، صوفان؛ بولحية، الطيب، (2007)، فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالآزمات المالية: الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً.. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 11، ص 239 – 247

-الحداد، محرم صالح، (2009)، نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة الآزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد 17 (عدد 2)

3. المداخلات:

-عصماني، عبد القادر، (2009)، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

-Goldstein, M. G. (2000) Assessing financial vulnerability in emerging economies: A summary of empirical results. . KIEP seminar. Korea. Korea.

4. مواقع الانترنت:

- موقع مركز إيداع القوائم المالية لشركات التأمين الاردنية، عمان الأردن

<http://www.joif.org>

7. ملاحق:

جدول 1: تحليل نسب النشاط الكلي لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

في حدود -33% إلى +33%				الحد الأقصى هو 300%				الشركة
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
22	20	21	22	208	210	180	250	الشرق الأوسط للتأمين
37	36	35	23	210	205	184	222	النسر العربي للتأمين
25	27	29	30	136	198	162	248	التأمين الاردنية
30	10	18	33	308	322	350	310	التأمين العربية – الأردن
21	23	26	28	209	214	208	280	دلتا للتأمين
18	26	30	31	198	199	305	150	القدس للتأمين
30	31	31	27	240	236	252	152	المتحدة للتأمين
21	25	32	19	236	197	214	163	الاردنية الفرنسية للتأمين
23	31	34	20	231	250	184	148	الاراضي المقدسة للتأمين
17	29	25	35	201	231	154	157	المنارة للتأمين
21	20	29	32	197	189	145	250	الشرق العربي للتأمين
23	32	27	29	211	210	250	214	الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة
26	29	21	28	189	170	215	182	العرب للتأمين على الحياة والحوادث
21	30	20	32	199	208	240	340	فيلا دلفيا للتأمين
25	12	29	39	201	215	302	285	الاتحاد العربي الدولي للتأمين
26	19	27	21	217	218	201	214	التأمين الوطنية
27	32	23	34	210	208	215	198	الأردن الدولية للتأمين

تقييم اداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية

في حدود 33- إلى 33+%				الحد الأقصى هو 300%				الشركة
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
28	21	27	36	231	214	219	208	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
29	14	29	28	245	264	214	236	الضامنون العرب للتأمين
30	28	30	27	218	217	201	214	المجموعة العربية الاردنية للتأمين
25	26	31	29	234	222	190	210	المتوسط والخليج للتأمين-الأردن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

جدول 2: تحليل نسب النشاط الكلي لشركات التأمين ككل

2017	2016	2015	2014	معياري القبول	النسبة*
95%	95%	85%	90%	الحد الأقصى هو 300%	نسبة الأقساط إلى الفائض
95%	95%	90%	85%	في حدود 33- إلى 33+%	التغيرات في الاكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

جدول (3): تحليل نسبة الربحية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

التغير في الفائض				عائد الاستثمار				نتائج عمليات التأمين عن سنتين				الشركة
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
6-	-8	-8	-9	5	3	6	4	35	32	30	27	الشرق الأوسط للتأمين
2	4	5	1	8	7	7	6	32	32	31	29	النسر العربي للتأمين
-14	-13	-12	-11	7	7	8	7	39	27	32	30	التأمين الاردنية
2	3	4	5	9	9	9	8	37	28	36	31	التأمين العربية - الأردن
1	2	3	3	4	8	7	8	29	39	34	32	دلنا للتأمين
3	1	2	2	7	7	8	7	30	30	28	28	القدس للتأمين
0	0	5	1	2	9	9	9	31	31	36	36	المتحدة للتأمين
-7	-10	-9	-8	6	2	2	1	32	32	35	36	الاردنية الفرنسية للتأمين
0	0	0	0	7	3	3	2	36	41	29	29	الأراضي المقدسة للتأمين
2	1	2	3	7	4	6	5	37	32	30	36	المنارة للتأمين
1	0	1	6	5	5	8	6	34	32	31	31	الشرق العربي للتأمين
2	2	3	2	6	8	7	7	36	31	32	30	الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة
1	1	2	1	9	1	1	2	38	35	30	29	العرب للتأمين على الحياة والحوادث

التغير في الفائض				عائد الاستثمار				نتائج عمليات التأمين عن سنين				الشركة
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
8	9	8	7	8	7	6	6	39	31	36	30	فيلادلفيا للتأمين
1	2	2	3	5	7	8	9	35	32	37	31	الاتحاد العربي الدولي للتأمين
0	1	1	4	6	8	4	7	36	34	38	32	التأمين الوطنية
1	0	-1	-1	7	8	5	6	37	36	39	34	الأردن الدولية للتأمين
0	0	0	0	8	4	6	5	38	37	27	36	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
-3	-1	-1	-2	9	8	8	9	34	38	36	39	الضامنون العرب للتأمين
1	0	0	0	8	9	6	7	36	39	34	37	المجموعة العربية الأردنية للتأمين
1	0	0	0	3	2	1	1	39	37	35	31	المتوسط والخليج للتأمين الأردن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

جدول (4) تحليل نسبة الربحية لشركات التأمين ككل

2017	2016	2015	2014	معياري القبول	النسبة*
100%	100%	100%	100%	الحد الأدنى هو 26%	نتائج عمليات التأمين عن سنين
71%	66%	71%	66%	الحد الأدنى هو 6%	عائد الاستثمار
90%	90%	90%	85%	في حدود 10%- إلى 5%+	التغير في الفائض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

*نسبة الشركات التي حقق المعيار القبول إجمالي الشركات عينة الدراسة.

تقييم اداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية

جدول (5): تحليل نسبة السيولة لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل				الخصوم إلى الأصول السائلة				الشركة
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
47	46	45	52	107	111	110	106	الشرق الأوسط للتأمين
39	39	40	31	100	106	105	101	النسر العربي للتأمين
30	30	31	32	104	110	109	108	التأمين الاردنية
32	33	32	34	112	121	112	110	التأمين العربية – الأردن
31	31	33	63	108	109	108	109	دلنا للتأمين
52	50	49	35	112	108	106	110	القدس للتأمين
48	47	46	39	106	109	108	105	المتحدة للتأمين
32	33	32	65	114	112	111	112	الاردنية الفرنسية للتأمين
30	32	32	40	121	122	120	132	الأراضي المقدسة للتأمين
29	30	32	29	119	118	119	120	المنارة للتأمين
39	38	37	45	118	108	108	120	الشرق العربي للتأمين
31	30	32	30	124	109	110	121	الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة
28	29	30	31	108	115	114	106	العرب للتأمين على الحياة والحوادث
29	28	29	32	106	109	108	107	فيلا دلفيا للتأمين
30	29	28	29	108	110	107	109	الاتحاد العربي الدولي للتأمين
32	30	30	28	107	114	110	108	التأمين الوطنية
33	32	31	49	106	123	108	106	الأردن الدولية للتأمين
49	49	47	45	108	141	109	107	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
28	28	29	27	106	125	107	106	الضامنون العرب للتأمين
24	29	30	46	105	116	106	105	المجموعة العربية الاردنية للتأمين
29	30	31	28	107	117	107	106	المتوسط والخليج للتأمين-الأردن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

جدول (6): تحليل نسبة السيولة لشركات التأمين ككل

النسبة*	معياري القبول	2014	2015	2016	2017
الخصوم إلى الأصول السائلة	الحد الأدنى هو 105%	95%	100%	100%	95%
رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل	الحد الأقصى هو 40%	66%	80%	80%	80%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>

جدول (7) تحليل نسبة الاحتياطيات

النسبة*	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطيات	80%	95%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <http://www.joif.org>